جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

العلاقات الإقليمية للعراق وأثرها على الأمن الوطني بعد عام ٢٠٠٣م/ السعودية وإيران نموذجاً

رسالة تقدّم بها الطالب

مصطفى علي عبد العكيلي

إلى مجلس معهد العلَمين، وهي جزء من متطلّبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السّياسية/ العلَاقات الدولية.

بإشراف

الأستاذ الدكتور

أسامة مرتضى باقر السعيدي

١٤٤٠هـ ٢٠١٨م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ }

صدَقَ اللّه العَلي العَظِيم

فُصِّلَتْ، ٣٤

(إقـرار المشرف)

أشـهد أن إعداد هذه الرسـالة الموسـومة: (**العلاقات الإقليمية للعراق وأثرها على الأمن الوطني بعد عام ٢٠٠٣م/ السـعودية وإيران نموذجاً**) للطـالـب: (**مصـطفى علي عبد العكيلي**) قد جرى تحت إشـرافي في معهد العلمين للدراسـات العليا/ قسـم العلوم السـياسـية/ العلاقات الدولية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجسـتير في العلوم السياسية/ العلاقات الدولية.

التوقيع:
الأستاذ المشرف: **أ.د. أسامة مرتضى باقر السعيدي**
التاريخ: / /**٢٠١٨م**

بناءً على توصية المشرف، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:
الاسم: **أ.م.د. محمد ياس خضير**
رئيس قسم العلوم السياسية/ العلاقات الدولية
التاريخ: / /**٢٠١٨م**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إقــرار لجنــة المناقشة

نحن رئيس وأعضـــاء لجنة المناقشـــة نشـــهد أننا أطلعنا على الرســـالة الموسـومة: (**العلاقات الإقليمية للعراق وأثرها على الأمن الوطني بعد عام ٢٠٠٣م/ السعودية وإيران نموذجاً**) المقدمة من قبل الطالب: (**مصـــطفى علي عبد العكيلي**)، وقد ناقشـــنا الطالب في محتوياتها، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجســـتير في العلوم السّياسية/ العَلاقات الدولية وبدرجة (جيد جداً عالي).

التوقيع:
الاسم: أ. م. د. بهاء عدنان يحيى
كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة
(عضواً)

التوقيع:
الاسم: أ. م. د. فلاح مبارك بردان
مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة الأنبار
(عضواً)

التوقيع:
الاسم: أ. د. أسامة مرتضى باقر السعيدي
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين
(عضواً ومشرفاً)

التوقيع:
الاســـم: أ.م. د. محمد ياس خضـــير
معهد العلمين للدراسات العليا
(رئيساً)

صادق مجلس معهد العلمين للدراسات العليا على قرار لجنة المناقشة بجلسته المؤرخة في (/ / ٢٠١٨م).

التوقيع:
الاسم: **أ.د. زيد عدنان محسن**
عميد معهد العلمين للدراسات العليا
التاريخ: / /٢٠١٨م

الإهداء

إلى شهداء قواتنا الأمنية كلُهم وبتسمياتهم جميعها ممن ضحّوا بحياتهم دفاعاً عن الشعب والوطن، فمنحهم الله - عزّ وجلْ - الشهادة وأكرَمهم في عليين مع الأنبياء والصدّيقين ...

إلى الذين أمرني الله بهم إحساناً ...

إلى أمي وأبي

إلى جذور الطيب وأغصان المحبّة والمودّة ...

إخوتي وزوجتي وأخواتي

مصطفى

شكر وعرفان

الحمدُ لله الذي يسَّر لنا أمرنا، وأتمَّ علينا النعم، والصلاة والسلام على سيدنا ونبيُّنا محمد (ﷺ) الذي به هُديَ الناس والأمم، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً.

أما بعد.. فيطيب لي أن أُقدِّم شكري الجزيل وامتناني إلى الأستاذ الدكتور **(أسامة مرتضى باقر السعيدي)** لتفضّله بالإشراف على إعداد الرسالة، ولما بذله من جهد، وتوجيهات، وآراء سديدة، كان لها الأثر الكبير في إتمامها.

وأقدّم شكري إلى جميع أساتذتي – من دون استثناء – الذين نهلت من علمَهم في السنة التحضيرية من دراستي في مرحلة الماجستير، والشكر موصول إلى كل من: **الأستاذ الدكتور فكرت نامق العاني، والأستاذ المساعد الدكتور محمد ياس رئيس قسم العلوم السياسية، والأستاذ المساعد الدكتور قاسم الجنابي، والأستاذ المساعد الدكتور بهاء السعبري.**

ولا يسعني إلا أن أُسجّل **شكري وامتناني إلى الأستاذ الدكتور زيد عدنان العكيلي عميد معهد العلمين للدراسات العليا لما قدمه لي من مساعدة علمية وإدارية خلال فترة الدراسة.**

وأقدّم شكري وتقديري إلى كل من أعانني في رسالتي من **الأساتذة الأفاضل في الجامعات العراقية،** ولاسيما الذين ذللوا ليّ الصعاب عند كتابة الرسالة، فجزاهم الله تعالى عني خير الجزاء.

وشكري وتقديري إلى زملاء الدراسة في السنة التحضيرية، وأخوتي في العمل الذين كانوا خير عون، فنِعمَ الأصدقاء ونِعمَ الأخوة. فضلاً عن العاملين في المكتبات كافةً.

ويلزمني واجب العرفان بالمعروف أن **أقدّم شكري الخالص إلى أهلي جميعاً** الذين تحملوا أعباءً كثيرة في مسيرتي العلمية والعملية.

ومن الله التوفيق والسداد...

الباحث

المحتويات

الموضوع	الصفحة من –الى	
المقدمــة	أ	و
الفصل التمهيدي: الإطار المفاهيمي والتاريخي	١	٢٤
المبحث الاول: الأمن الوطني والمفاهيم المقاربة	٢	١٥
المطلب الأول: الأمن الوطني	٢	٧
المطلب الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي	٨	١١
المطلب الثالث: الأمن الدولي	١١	١٢
المطلب الرابع: الإرهاب الدولي	١٣	١٥
المبحث الثاني: العلاقات العراقية مع السعودية وإيران للمدة (١٩٢١–١٩٩٠م)	١٦	١٦
المطلب الأول: العلاقات العراقية السعودية للمدة (١٩٢١–١٩٩٠م)	١٦	٢٠
المطلب الثاني: العلاقات العراقية الإيرانية للمدة (١٩٢١–١٩٩٠م)	٢٠	٢٤
الفصل الأول: التطوّرات السياسية في العراق وإعلان دستور عام ٢٠٠٥م	٢٥	٨٢
المبحث الاول: المتغيرات السياسية والعسكرية والأمنية	٢٧	٥٥
المطلب الأول: المتغيرات السياسية	٢٨	٤٥
المطلب الثاني: المتغيرات العسكرية والأمنية	٤٦	٥٥
المبحث الثاني: المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية	٥٦	٨٢
المطلب الأول: المتغير الاقتصادي	٥٦	٧١
المطلب الثاني: المتغير الاجتماعي	٧٢	٨٢
الفصل الثاني: علاقات العراق مع المنظومة الإقليمية وبداية الانكسار والتطبيع بعد عام ٢٠٠٣م	٨٣	١٥٣
المبحث الاول: علاقات العراق مع دول الجوار بعد عام ٢٠٠٣م (الثوابت والمتغيرات)	٨٤	١١٣
المطلب الأول: موقف الدول المجاورة من احتلال العراق	٨٥	٩٥
المطلب الثاني: العلاقات العراقية مع دول الجوار ما عدا (السعودية وإيران)	٩٦	١١٣
المبحث الثاني: العلاقات العراقية مع كل من السعودية وإيران	١١٤	١٥٣

المطلب الأول: العلاقات العراقية – السعودية بعد عام ٢٠٠٣م	١١٥	١٣٤
المطلب الثاني: العلاقات العراقية – الإيرانية بعد عام ٢٠٠٣م	١٣٥	١٥٣
الفصل الثالث: التقاطعات السعودية الإيرانية وانعكاساتها على الأمن الوطني العراقي	١٥٤	٢١٨
المبحث الاول: التقاطعات السعودية الإيرانية في الجوانب السياسية، والاقتصادية، والأمنية	١٥٥	١٩٢
المطلب الأول: التقاطعات السعودية الإيرانية من الجانب السياسي والدبلوماسي	١٥٥	١٧٦
المطلب الثاني: التقاطعات السعودية الإيرانية في الجانب الاقتصادي التجاري	١٧٧	١٨٢
المطلب الثالث: التقاطعات السعودية الإيرانية في الجانب العسكري الأمني	١٨٣	١٩٢
المبحث الثاني: مخرجات الخلافات (السعودية – الإيرانية) والأمن الوطني العراقي	١٩٣	٢١٨
المطلب الأول: تأثير مخرجات الخلافات سياسياً	١٩٣	٢٠٧
المطلب الثاني: تأثير مخرجات الخلافات اقتصادياً	٢٠٨	٢١٨
الخاتـمة والاستنتاجات	٢١٩	٢٢٤
المصادر والمراجع	٢٢٥	٢٥٣
ملخص باللغة الانجليزية	A	B

دليل الجداول

ت	اسم الجدول	رقم الصفحة
١.	رؤساء مجلس الحكم الانتقالي في العراق ومدة كل منهم	٣٤
٢.	توزيع المقاعد للقوائم والائتلافات في مجلس النواب العراقي لانتخابات عام ٢٠٠٥م	٣٩
٣.	توزيع المقاعد للقوائم والائتلافات في مجلس النواب العراقي لانتخابات عام ٢٠١٠م	٤١
٤.	المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب والائتلافات والكتل السياسية في انتخابات ٢٠١٤م	٤٤
٥.	اطوال الحدود العراقية مع دول الجوار	٩٥
٦.	الارهابين ودولهم في العراق بالنسب المئوية	١٣٠
٧.	الحساب الجاري للسعودية وإيران للسنوات ٢٠٠٥-٢٠١٥م	١٨٠
٨.	القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول المتواجدة في منطقة الخليج العربي	١٨٥
٩.	الوضع الأمني المتردي في بغداد للمدة من ٢٠٠٦/٨/١ ولغاية نهاية عام ٢٠٠٧م	١٩٩

المقدّمة:

يُعد العراق من أهم دول المنطقة لأنه يُمثّل نقطة الأســـاس والالتقاء مع بلدان عربية وأجنبية لما يمتلكه من موقع جيوستراتيجي، وله من التأثير في كثير من القرارات، التي قد تُتّخذ من دونه، فضـــلاً عن إمكاناته المادية الهائلة، بســـبب توفّر الطاقات البشـــرية من جهة، والنفط والمياه والأراضي الخصبة والمعادن- بأنواعها- من جهة أخرى.

إنّ علاقات العراق الإقليمية قد مرّت بمراحل ومنعطفات، كان لها الأثر في كثير من المتغيّرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي انعكست مباشرةً على طبيعة مساراته ومجمل تفاعلاته: في الحياة السياسية، والاقتصادية، والأمنية.

انقطعت علاقات العراق مع بعض الدول الإقليمية، العربية والأجنبية، ولاســـيما المجاورة للعراق؛ نتيجةَ تفرّد النّظام الســياســي الســابق في القرارات لسـياسـية العراق، ومؤثّراتها مع الدول المجاورة، الذي كان من نتائجه الحرب الطويلة، التي اسـتمرّت (٨) سـنوات مع الجارة إيران عام ١٩٨٠م واستنزافها الطاقات البشرية والمادية، فضـلاً عن قيام النّظام باتخاذ قرار اجتياح الكويت في ٢ آب عام ١٩٩٠م، الأمر الذي أدى إلى تعقيد علاقات العراق مع محيطه الإقليمي – على وجه خاص – والدولي على وجه عام. إذ عانى العراق وشعبه منذ عام ١٩٩١م كثيراً من التراجع الاقتصادي والاجتماعي؛ بسبب العقوبات الدولية، التي فرضت عليه نتيجة، غزوه لدولة الكويت، وإخراجه منها بالقوة العسكرية الدولية والمعروفة بـــــ: حرب الخليج الثانية الأمر أدى إلى تراجع مكانة العراق بوجه عام مخلفةً ورائها مشاكل جمّة في مقدّمتها العُزلة الدولية والإقليمية.

لذلك بات بعض الدول المجاورة يصـــفون العراق بأنه كيان غريب داخل محيطه الإقليمي والمنظومة الدولية بوجه عام، وهذا ما انعكس ســلباً على المجتمع وحياته اليومية، وبدأت الهجرة والهروب بسبب شدة المعاناة سواء أكانت من الداخل أم من الخارج.

وقد شهد العراق تغييراً جذرياً بعد الاحتلال الأمريكي، الذي كان سبب سقوط النّظام السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩م، فقد ســـعت الولايات المتّحدة الأمريكية إلى ممارســـة دور فاعل وحيوي في العراق لمجموعة مدخلات داعمة لدوره المحفز الذي يمكّن العراق رعاية المصـــالح الأمريكية بصورة مباشرةً أو غير المباشرة، لذلك فهي ستعمل على توظيف العراق في مهمة صعبة إقليمياً، وســتكون غير جادة في أن يكون للعراق دور مؤثّر وفاعل من أجل مصــالحها ومشــاريعها في المنطقة والعراق، بدأً باحترام حسن الجوار، وعدم التّدخل في الشؤون الداخلية للدول سواء أكانت المجاورة أم غيرها، فضـــلاً عن العمل على بناء علاقات خارجية جيدة مع دول العالم كافة،

باستثناء (إسرائيل). وتكون دولة العراق فاعلة ونشطة قد تُسهم في تحقيق قواعد الأمن والاستقرار الدوليين، وتهتم بالازدهار والتنمية الاقتصادية للمجتمع العراقي، فضلاً عن الابتعاد عن المصالح النفعية الضيّقة، وعدم السير على وفق سياسة المحاور والتكتّلات الصغيرة والكبيرة، التي لا تحقق الفائدة للعراق والعراقيين على حدٍّ سواء، وقد أكّد ذلك القول قيام وإعلان دستور دائم عام ٢٠٠٥م، إذ جاء في المادة الثامنة منه على أن سياسة العراق الخارجية، تُعد من الثوابت وتكون ركناً أساسيا وجوهرياً من أركان سياسته الخارجية بوجه عام، وبداية لبناء عهد سياسي جديد قادر على التّخلص من حالات الجمود، والابتعاد غير المبرر في علاقات العراق الإقليمية والدولية بوجه خاص.

إلا أنه في الواقع العملي لم يتغيّر الحال كثيراً؛ لأسباب شتى تقع، في مقدّمتها التحديات الداخلية، التي مارست دوراً رئيساً في السياسة الخارجية لبعض الدول، التي أخذت تشكّك في عملية التغيير الديمقراطي في العراق بما بدأ يحدث من مواقف وسياسيات سلبية تجاه العملية السياسية، سواء أكانت تلك المواقف معلنة أم غير مُعلنة، ودول أخرى شقيقة، وأخرى مجاورة، وغير مجاورة أخذت تعمل لمحاربة النّظام السياسي الجديد بغية إفشاله.

ويبدو ذلك القلق واضحاً لما لهذه التجربة السياسية في تهديد مستقبل بعض الأنظمة القائمة، لاسيما ممن يرون أنّ العراق سيؤثّر لاحقاً في بلدانهم ثم تراجع الحماس عنها، إذ كان لقسم من الدول دور كبير وفاعل فيما تشهده الساحة العراقية على الأمن الوطني العراقي، بواسطة عمليات إرهابية تقوم بها جماعات متطرّفة، مدعومة بالمال والسلاح. وصدرت بالعلن والخفاء فتاوى هدفها تكفير العراقيين، كي تضمّن قتل الأبرياء من أبناء الشعب العراقي كباراً وصغاراً، رجالاً ونساءً، الهدف منه تمزيق لحمة النسيج الاجتماعي الوطني والعرقي للمجتمع العراقي، وخلق الفتن الطائفية لنشر أفكار لا تهدف إلى إحياء الدين بقدر ما تُسهم في تخريب العراق، كي يبقى ضعيفاً ممزّقاً ومتشرذماً، ليس له أي دور فاعل ومؤثّر مع محيطه الإقليمي؛ خوفاً من تزعّمه قسم من الدول الإقليمية، لما يمتلكه من مقوّمات مادية وبشرية، قد تمكّنه من ذلك.

وبما أن الأمن الوطني يُمثّل المجال الدائم الذي يسعى إلى تأمينه صانعوا القرار، فإن الأدبيات الحيوية والإستراتيجية سعت دائماً في البحث عن الأُطر النظرية الأساسية، التي تدعم هذا الاتجاه دون غيره، الأمر الذي جعل مستوى التقدم العلمي في الدراسات الأمنية العراقية، يرتقي إلى محاولات جديدة وهادفة، إذ استطاعت ربط الأمن الوطني بمجالات قد تتّصل بالاقتصاد، أو السياسة، أو الثقافة مباشرةً، لتُسهم في زيادة القدرة على التخطيط والتّنبؤ والتحسّب لمواجهة كثير من التهديدات والتحديات المحتملة، سواء أكانت من الداخل؟ أم الخارج.

وبعد عام ٢٠٠٣م، أصبح الهاجس الأمني يُمثّل العنوان الواضح في الأداء السياسي العراقي، الذي أثّر على المجالات المرتبطة به جميعها مباشرةً أم بأسلوب آخر، الأمر الذي انعكس بوجه

عام على طبيعة السياسات المرسومة المطبقة التي تعتزم الدولة القيام بها لبناء العراق الجديد، ولاسيما على صعيد أمن العراق الوطني المحلي والخارجي. وهو ما يُسهم في إيجاد وسائل جديدة للتعامل مع أنواع كثيرة من التحديات، والتهديدات التي أثّرت – بمجملها – على الخطط الإستراتيجية جميعها، لبناء الدولة بعد عام ٢٠٠٣م بسبب ما تعرّض له العراق من مشاكل جمّة حتى اليوم.

أهمية الدراسة:

إنّ موضوع تحقيق الأمن الوطني العراقي، يُمثّل ضرورة ملحّة لاستقرار العراق، لما يعانيه اليوم من تهديدات خطيرة، بسبب وجود قوى منفردة، أو مجتمعة تعمل على إضعاف العراق عكس ما يتطلّب الأمر من جهود في سبيل توفير النّظام المستقر إقليميا في العراق، فضلاً عن وجود مجموعة من التهديدات التي تؤّثر بأية وسيلة على وجوده في الساحة الدولية، ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣م، ومن هنا تظهر لنا قيمة وأهمية دراسة الاندماج والانفتاح الإقليمي للعراق مع جيرانه وأشقّائه في ظل المتغيّرات والمعطيات للواقع الداخلي منذ احتلاله عام ٢٠٠٣م وإلى الآن، فضلاً عن معطيات الواقع الخارجي الذي تمثّل في إشكالية القبول والرفض من تلك الدول، ولاسيما مع الحكومات التي حكمت العراق وتفاعلها مع القوى الإقليمية للخروج بعراق جديد، يتفق مع متغيّرات ما بعد ٩ نيسان عام ٢٠٠٣م.

ونرى أنّ الهدف هو إيجاد الوسائل والسبل التي يمكن التوصّل اليها لتحقيق الأمن الوطني الشامل في العراق، بسبب ما تعرّض إليه من تدهور لحق الضرر في المجتمع بوجه عام، والبُنى التحتية بوجه خاص. وإن هدفنا من هذه الدراسة هو تهيئة بعلاقات إقليمية تهدف إلى تأمين وتنمية الأمن الوطني، الذي يُمثّل حياة المجتمع كلّه بالإمكانيات والمستلزمات التي تتوفّر في العراق، والتعرّف على نوع التحديات الداخلية والخارجية للأمن الوطني العراقي، بغية تحديد الوسائل الكفيلة لمواجهتها اليوم ومستقبلاً.

مشكلة الدراسة:

إنّ مشكلة الدراسة تبيّن كيفية تمكين العلاقات الإقليمية للعراق بعد عام ٢٠٠٣م، أن تؤّثر انعكاساً على الأمن الداخلي، وإنّ الخارج (الإقليمي) له تأثيرات سياسية وأمنية واقتصادية وأنّ الاختلافات الإقليمية تؤثر هي الأخرى في الوضع الداخلي ولذلك يجب معرفة الحقائق والأبعاد لرسم سياسة أمنية عراقية شاملة، تؤمن الحماية الداخلية للمجتمع العراقي التي تؤمن وتتميّز

بالتفاعل والتفاهم المشترك، والشفافية العالية مع دول الجوار ولاسيما السعودية وإيران (موضوع الدراسة)، ومن هنا نطرح أسئلة يمكن بواسطتها أنّ توفّر الإجابات المناسبة عليها ومنها:

١-ما المقصود بالأمن الوطني، والأمن الإقليمي، والأمن الدولي، والإرهاب الدولي؟.

٢-ما التطوّرات السياسية في العراق وإعلان دستور عام ٢٠٠٥م؟.

٣-ما أهم العلاقات العراقية مع دول الجوار الإقليمي بعد عام ٢٠٠٣م (الثوابت والمتغيّرات)؟.

٤-ما طبيعة العلاقات العراقية مع كلٍّ من السعودية وإيران بعد عام ٢٠٠٣م؟.

٥-ما التقاطعات السعودية – الإيرانية، وانعكاساتها على الأمن الوطني العراقي؟.

فرضية الدراسة:

تستند الدراسة على فرضية مفادها:

تقوم الدراسة على فرضية أنّ طبيعة علاقات العراق مع دول الجوار والتقاطعات الإقليمية بين (جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية) انعكست سلباً على الأمن الوطني للعراق بعد عام ٢٠٠٣م وبسبب غياب التوازن والتقاطعات مع الدول الإقليمية الامر الذي أدى الى تواجد تنظيمات القاعدة وغيرها، اذ تمكنت فيما بعد تنظيمات داعش الإرهابية من السيطرة على بعض مناطق العراق في عام ٢٠١٤م.

مناهج الدراسة:

تناولنا في هذه الدراسة مناهج عدة، مستعملين الطرق العلمية في البحث العلمي، ولاسيما التركيز على استعمال (المنهج التحليلي والمنهج التاريخي)، بحسب الموضوعات التي وردت في دراستها من خلال المعطيات المتوفرة في أصل الدراسة.

هيكلية الدراسة:

قُسّمت الدراسة على فصل تمهيدي، وثلاثة فصول، وخاتمة:

تناولنا في الفصل التمهيدي: الإطار النظري والتاريخي، إذ تم تقسيمه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول: الأمن الوطني والأمن الإقليمي والأمن الدولي والإرهاب الدولي. أما المبحث الثاني فقد تضمّن: العلاقات الإقليمية في المنطقة بين العراق وكل من السعودية وإيران للمدة (١٩٢١م-١٩٩٠م) أما الفصل الأول (التطوّرات السياسية في العراق وإعلان دستور عام ٢٠٠٥م)، وتم تقسيمه على مبحثين، تناولنا في المبحث الأول: المتغيّرات السياسية والعسكرية الأمنية، أما المبحث الثاني فقد درسنا فيه: المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية.

ودرسنا في الفصل الثاني (علاقات العراق مع المنظومة الإقليمية، وبداية الانكسار والتطبيع بعد عام ٢٠٠٣م)، وتم تقسيمه على مبحثين، فناقشنا في المبحث الأول: علاقات العراق مع دول الجوار بعد عام ٢٠٠٣م (الثوابت والمتغيّرات). أما المبحث الثاني فقد تناولنا (العلاقات العراقية مع كل من السعودية وإيران).

على حين أوضحنا في الفصل الثالث والأخير (التقاطعات السعودية الإيرانية وانعكاساتها على الأمن الوطني العراقي) الذي تم تقسيمه على مبحثين أيضاً. إذ تضمّن دراسة المبحث الأول: التقاطعات السعودية الإيرانية في الجوانب: السياسية والدبلوماسية، والاقتصادية التجارية، والعسكرية الأمنية. على حين شرحنا في المبحث الثاني: مخرجات الخلافات (السعودية ـــــ الإيرانية) والأمن الوطني.

الدراسات السابقة:

١-إسراء محمد عليوي، العراق والمنظومة الأمنية في الخليج لعربي (دراسة مستقبلية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢م.

تضمّن الدراسة بيان العلاقات الخليجية العراقية في العقود الماضية، العديد من التغييرات التي تنعكس بشكل مباشر في شكل وطبيعة هذه العلاقات ووصفت هذه العلاقات بأنها غير مستقرة بسبب توجهات النّظام العراقي السابق، ولم تشهد تحسّناً إلا في حرب العراق – إيران ١٩٨٠ – ١٩٨٨م، إذ وقفت هذه الدول جنباً إلى جنب مع النّظام العراقي السابق في هذه الحرب لتقليص مد الثورة الإيرانية، وبعد شهور من الحرب سارعت دول الخليج العربي لتشكيل مجلس التعاون الخليجي وليس ظروف الحرب بقدر ما تستطيع حكومات الخليج تأسيس الكتلة، واستبعاد العراق من عضويته، ثم جاء غزو نظام صدام حسين الكويت عام ١٩٩٠م.

٢-إياد نوري جاسم، صياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقي (دراسة مستقبلية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٣م. تناولت الدراسة كل ما تعرّض له الأمن الوطني العراقي من استباحة من الداخل والخارج، ومع كل ما تم فعله بهذا الاتجاه، إلا أنَّ الحصيلة لم تزل غير مقنعة، ليس لان الإرهاب مازال حاضراً، والإقليم مازال متخم بالمتغيّرات الهائلة التي تنعكس بآثارها سلباً للعراق.

٣-زينب كريم محيسن، الطائفية السياسية وعدم الاستقرار السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧م. تتناول هذه الدراسة الموسومة (الطائفية السياسية وعدم الاستقرار السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣م)

بيّنت ان الطائفية من حقائق واقعنا السياسي والاجتماعي والثقافي، وثابته من ثوابت تاريخنا الراهن، حاولنا في هذه الدراسة تتبع الجذور التاريخية وتحليل الأسباب التي أدت لظهور هذه الظاهرة، وبيان انعكاساتها السلبية على عملية بناء الدولة.

ونودّ أن نبيّن أنّ هذه الدراسة قد تتميّز عن قسم من الدراسات السابقة؛ بسبب الطرح العلمي المبني على الوثائق والمعلومات، لما فيها من الجرأة من خلال البحث، ولاسيما في معرفة حقائقها، وتتبع الأحداث والمشاكل التي نجمت عنها التي أدت في تعكير الظروف الأمنية وإلحاق الضرر بكثير من العراقيين، وقد تكون بسبب ما تركته أعمال السياسة من وقائع، فضلاً عما ذكرنا بما قام به السياسيين من ايجابيات، أو سلبيات سببت عدم النجاح الأمني في كثير من الأحيان. ومن اللافت للنظر فإننا مهما استطعنا من بذل الجهد، لا يمكن الإلمام بجميع المعلومات الأمنية، إذ أنّ قسماً منها يكتنفه السر والخفاء من الأطراف اللاعبة في الساحة العراقية والإقليمية والدولية.

وإن معظم التهديدات التي واجهها النّظام السياسي الجديد – ولا يزال – المجتمع العراقي مع واقع البيئة الإقليمية، والتحديات الداخلية المحرّكة من الخارج والداخل، فضلاً عن التحديات الخارجية التي يتعرّض لها منذ الاحتلال وإلى الآن، لا تسمح للحكومة والشعب الوقوف عندها أو التسليم بها، بل يتطلّب الأمر منهم ومن أصحاب سلطة اتخاذ القرار تشخيص العلل والبحث عن حلول ناجعة، للرد على التهديدات المباشرة وغير المباشرة، بغية الحفاظ على وضع أمن من إذ وحدة العراق وشعبه على حدٍّ سواء، وإعادته إلى المجتمع الإقليمي والدولي والتعايش السلمي مع شعوب الأرض عامة، وعلى – وجه الخصوص – محيطه الإقليمي سواء أكانت عربية أم أجنبية، كي يأخذ الدور الريادي على المستويات العربية والدولية والإسلامية عامة.